● أخبار قصيرة

صحيفة «أنيس» الطالبانية:

أميركا معادية للإسلام بشدة

كتبت صحيفة "انيس" التابعة لحكومة طالبان في مقال لها: "يسعى الناس والعديد من دول العالم لحل النزاع بين فلسطين وإسرائيل، لكن الولايات المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل في الجانب المقابل ولا تقبل كلام أحد في هذا الشأن، وبهذه الطريقة تُظهر موقفها المعادي للإسلام ليس فقط تجاه فلسطين بل تجاه العالم الإسلامي بأكمله." وأضافت المقالة: "توصل المسلمون في العالم الآن إلى نتيجة مفادها أن أمريكا معادية للإسلام بشدة ولديها عداء لا يمكن الصلح معه ضد الإسلام. عندما استقرت أمريكا إسرائيل في الشرق الأوسط، كان هدفها إيذاء وإزعاج المسلمين من خلال هذه الأمة الخبيثة."

باكو ترفض اتهامات فرنسا حول دعم انفصال كاليدونيا الجديدة

نفى آيخان حاجي زاده، المتحدث الصحفي لوزارة الخارجية في جمهورية أذربيجان، الاتهامات التي وجهها "جيرار دارماني" وزير الداخلية الفرنسي ضد جمهورية أذربيجان في لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الفرنسي، وقال: "نرفض بشكل قاطع الاتهامات العارية والمغرضة التي أطلقها وزير الداخلية الفرنسي حول علاقات جمهورية أذربيجان بالمنطقة الانفصالية "كاليدونيا الجديدة" الفرنسية." وأضاف: "ينسى وزير الداخلية الفرنسي عندما يتهم جمهورية أذربيجان بدعم الانفصال في كاليدونيا الجديدة، أن الطرف الفرنسي هو من خطا لفترة طويلة خطوات لدعم الانفصال في جمهورية أذربيجان واستقبل باستمرار ممثلي النظام الانفصالي المزعوم (قره باغ) في جمهورية أذربيجان."

تصاعد الخلاف البريطاني الإيرلندي بسبب مخطط رواندا للجوء

أشارت مجلة دير شبيغل الألمانية في مقال لها إلى توتر العلاقات بين أيرلندا وإنجلترا في ظل مخطط رواندا المناهض للهجرة الذي أطلقه رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، وكتبت: اللهجة بين أيرلندا وإنجلترا تصبح أكثر توترًا. بعد أن اتهمت حكومة أيرلندا اتفاقية رواندا بتسببها في زيادة عدد طالبي اللجوء في البلاد، نفى رئيس الوزراء البريطاني الآن حديث إعادتهم. وقال سوناك يوم الاثنين لتلفزيون آي تي في: "إذا لم يقبل الاتحاد الأوروبي إعادة طالبي اللجوء إلى فرنسا حيث يأتي المهاجرون غير الشرعيين (إلى بريطانيا) من هناك، فلن نرغب في إعادة طالبي اللجوء من الاتحاد الأوروبي عبر أيرلندا". وكانت حكومة أيرلندا قد أبلغت سابقًا عن زيادة عدد طالبي اللجوء الذين دخل معظمهم إلى مقاطعة أيرلندا الشمالية التابعة للمملكة المتحدة.

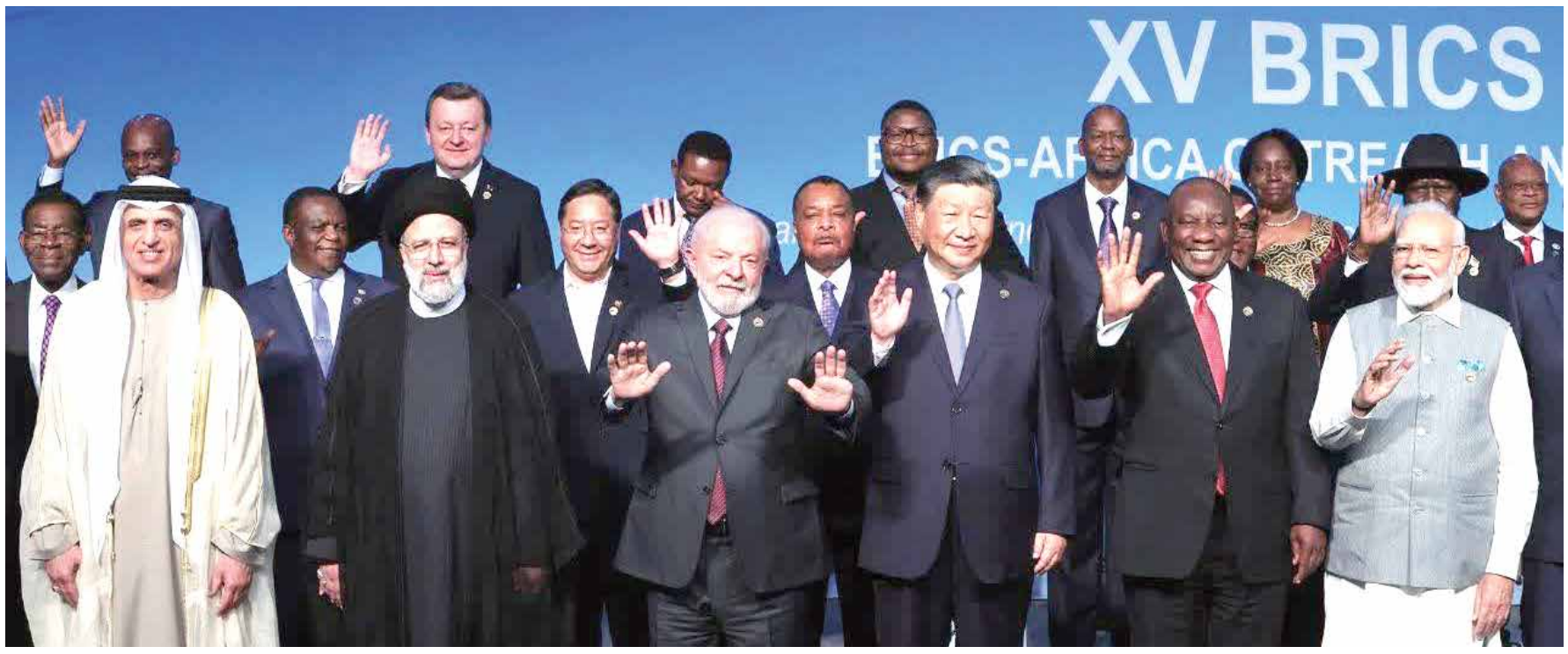

مع انتهاء عصر الإحادية القطبية

هل ستنجح البريكس بتقديم بديل للدولار الأمريكي في النظام النقدي العالمي؟

الوفاق/ الخلفية لمناقشات مجموعة البريكس الأخيرة حول المسائل النقدية والمالية الدولية، وبشكل خاص حول المبادرات المشتركة المحتملة، هي معروفة بشكل عام. قبل كل شيء، هناك تصور متزايد بأن النظام النقدي الدولي الحالي المرتكز على الدولار أصبح غير فعال. ثانيًا، يبدو أن التعددية القطبية المتزايدة للعالم من الناحيتين الاقتصادية والسياسية غير متوافقة مع استمرار نظام نقدي عالمي هو في الأساس أحادي القطبية، وفي هذا السياق يتناول الإقتصادي البرازيلي باولو نوغيرا باتيستا هذه النقاط في مقال نشره على موقع "فالداي كلوب"، اخذا بالإعتبار أن القضيتان تتعلقان باقتصاديات السياسة الدولية، أي أنهما مسائل سياسية واقتصادية في آن واحد.

نظام نقدي دولي غير فعال

تصور زيادة عدم فعالية النظام النقدي الحالي (وربما يكون عدم النظام مصطلحًا أفضل) ناتج عن عوامل اقتصادية وسياسية في الولايات المتحدة تقوض الثقة في النظام وعملته الرئيسية.

على الصعيد الاقتصادي، شهدنا فقدان القوة والفعالية النسبية للاقتصاد الأمريكي بشكل عام، وبشكل خاص المشاكل المالية المتزايدة وغير القابلة للحل التي تواجهها الحكومة. لم يسبق أن شهدنا في وقت السلم تراكمًا سريعًا للدين العام منذ أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المالية حتى الآن. يؤكد الخبراء على أنه لا توجد آفاق حقيقية لخفض هذه المستويات من الديون في المستقبل المنظور. الآن، تمنح ميزة كونها المصدر الرئيسي للسيولة الدولية الولايات المتحدة حرية عمل أكبر. لكن هل هذه الحرية غير محدودة؟ من المرجح أنه ليس كذلك. قد يعترض أنصار ما يسمى "النظرية النقدية الحديثة"، لكن معظمنا يوافق على أنه في نقطة ما سيتم دفع ثمن عدم الاستقرار. مع زيادة إدراك هذا الخطر، تتآكل الثقة في الدولار الأمريكي.

على الصعيد السياسي، يتضرر الدولار الأمريكي من إساءة استخدامه من قبل الحكومة الأمريكية وما يسمى بـ "تسليح" العملة. كانت روسيا هدفًا رئيسيًا وأحدث ضحية لهذا الاستغلال، و المفارقة الغربية أنه لدى الدولار الأمريكي عدو رئيسي واحد؛ هو حكومة الولايات المتحدة نفسها. لا شيء يقوض الثقة في الدولار مثل الإجراءات الأحادية العنيفة التي اتخذتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد عدد من الدول التي تعتبرها معادية. تم حرمان العديد من الدول من حقوقها على نطاق واسع. من بينها أفغانستان وفنزويلا وإيران والآن روسيا. الطرق المستخدمة ضد هذه الدول كانت على الأقل متوحشة لدرجة لا تحترم الحقوق الأساسية.

عالم متعدد الأقطاب ونظام نقدي أحادي

تعد القضية الثانية مهمة بنفس القدر في خلفية التغييرات التكتونية الجارية في الجغرافيا السياسية والاقتصادية العالمية. غالبًا ما يشار إلى هذه القضية على أنها التعددية القطبية. لقد انتهى منذ فترة طويلة العالم الذي ظهر بعد انهيار كتلة الاتحاد السوفيتي والاتحاد السوفيتي نفسه، والذي استغرق نحو ٢٠ عامًا. لقد ولت لحظة الأحادية القطبية في التاريخ، حيث سيطر القطب الأطلسي الشمالي بقيادة الولايات المتحدة على العالم بأسره، ولن تعود أبدًا. الأمريكيون لديهم صعوبة في قبول هذه الحقيقة، كما يعلم الروس أفضل من أي شخص آخر، لكن عليهم أن يتعايشوا مع هذه الحقيقة الجديدة. ولكن كيف يمكن التوفيق بين عالم متعدد الأقطاب ونظام نقدي أحادي القطبية يعتمد في الأساس على الدولار الأمريكي وعملات احتياطية لحلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين؟

من المرجح أن اقتصادًا متعدد الأقطاب لن يكون متوافقًا مع عملة دولية أحادية القطب ونظام المدفوعات الحالي. و هذا يعني بالضبط أنه لا يمكن استبدال الدولار الأمريكي بأي عملة وطنية أخرى. سيعاني أي نظام دولي مبني على أي عملة وطنية أخرى من بعض المشاكل الهيكلية المماثلة التي يعاني منها.

هل يمكن للبريكس أن تقدم بدائل؟

هل يمكن لمجموعة بريكس أن تقدم بدائل مقبولة للفوضى النقدية والمالية الحالية؟ هناك قوة كبيرة من القصور الذاتي في الترتيبات النقدية والمالية. كان تآكل الدولار الأمريكي بطيئًا. من الواضح، لن يختفي النظام الدولي الحالي بين عشية وضحاها. لكن هذا التآكل ثابت ويصبح أكثر فأكثر وضوحًا. يصبح التعامل مع مشاكل النظام الحالي أكثر صعوبة بشكل متزايد.

الجميع يحاول أن يخمن ما إذا كانت البريكس قادرة تقنيًا وسياسيًا على تطوير بدائل للدولار الأمريكي والنظام الحالي أم لا.

هذا واحد من التحديات الحاسمة لرئاسة روسيا للبريكس والتي يجب التعامل معها في عام ٢٠٢٤ وسيتم نقلها إلى رئاسة البرازيل للبريكس في عام ٢٠٢٥. من قبيل الصدفة أن الرئيس الروسي بوتين والرئيس البرازيلي لولا كانا أكثر قادة البريكس صراحة في هذه المسائل. في أغسطس الماضي، تحدث الرئيس لولا، في آخر تصريحاته في قمة البريكس في جوهانسبرغ، عن الحاجة إلى معالجة هذه القضية وقال إن "قادة البريكس وافقوا على إنشاء مجموعة عمل لدراسة اعتماد عملة مرجعية للبريكس. هذا سيزيد من خيارات المدفوعات لدينا ويقلل من نقاط ضعفنا."

في الواقع، تم إنشاء مجموعة خبراء وبدأت العمل في إطار رئاسة روسيا للبريكس. يؤمل أن يتمكن هذا العمل من تحقيق نتائج ملموسة في عام ٢٠٢٤. خطوة نسبيًا بسيطة اقترحها اقتصاديون روس يمكن أن تكون إنشاء سلة مماثلة لحقوق السحب الخاصة. يمكن تسميتها R٥ لتعكس حقيقة أن أسماء جميع عملات الدول الخمس الأعضاء الرئيسية في البريكس تبدأ بالحرف R. لماذا لا يتم إنشاء هذه الوحدة الحسابية على أساس وزن وحجم اقتصادات الدول المشاركة؟ يمكن لهذه المبادرة النقدية أن تستمر خلال رئاسة البرازيل في عام ٢٠٢٥ وتتوقع خطوات لتحويل وحدة الحساب إلى عملة مرجعية كاملة.

أبعاد قضية التسوية المالية

الموضوع الذي ناقشه باتيستا في مقالة له ثلاثة أبعاد على الأقل: (أ) إنشاء عملة مرجعية مشتركة للبريكس. (ب) تطوير نظام مدفوعات ومعاملات دولي كبديل لسويفت. و(ج) زيادة استخدام العملات المحلية في المعاملات التجارية والمالية بين البريكس ودول خارج البريكس.

هذه النقطة الأخيرة هي التي حققت البريكس فيها تقدمًا أكبر. تم بالفعل استبدال الدولار الأمريكي إلى حد كبير باستخدام العملات المحلية في المعاملات الثنائية بين بلدان البريكس. من هذه الناحية، تتقدم إزالة الدولار بسرعة كبيرة وتقلل من تكاليف المعاملات والمخاطر السياسية. ومع ذلك، القليل فقط ممن يدركون أن هذا التقدم لديه قيود لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال إنشاء عملة مرجعية مشتركة.

لماذا هذا هو الحال؟ إذا كان هناك، كالمعتاد، فوائض وعجز ثنائية، فسوف تتراكم لدى الدول الفائضة عملات الدول العاجزة. إذا كان هناك شك في استقرار عملات البلدان العاجزة، فقد لا يكون هذا التراكم مرغوبًا فيه. قد يدفع هذا الدول الفائضة إلى التخلص من أصولها من عملات الدول العاجزة في الأسواق الدولية مما قد يؤدي إلى انخفاض قيمتها وعدم استقرارها المحتمل. الآن، لو كان لدى البريكس عملة مرجعية موثوق بها، يمكن للدول الفائضة الاحتفاظ باحتياطياتها بالعملة المرجعية. في حالة عدم وجود عملة موثوقة، سيكون استخدام العملات المحلية محدودًا بالضرورة.

و يؤكد باتيستا أنه لا يتحدث عن وحدة نقدية مشابهة لليورو. هذا غير متصور بين دول البريكس. ستستمر العملات الوطنية والبنوك المركزية الوطنية في الوجود وتؤدي وظائفها المعتادة. ستستخدم عملة البريكس المرجعية للمعاملات الدولية وكعملة احتياطية بدلاً من الدولار الأمريكي وعملات الاحتياطي الأخرى الحالية.

شروط النجاح

قد يبدو هذا الهدف سهلاً لكنه بالتأكيد ليس كذلك على الإطلاق. و هناك ثلاثة شروط رئيسية لنجاح مبادرات تسوية البريكس المالية. الشرط الأول هو أن البريكس بحاجة إلى إظهار الكفاءة المهنية والتقنية للتعامل مع المسائل المعقدة لا مفر منها في هذه المبادرات. هذا ليس نوعًا من المشكلات البسيطة، فهو بحاجة إلى الشجاعة السياسية.

والعقبة الثانية هي إعادة تنظيم الترتيبات النقدية والمالية الدولية و هي قضية رئيسية في اقتصاديات السياسة العالمية. من المتوقع أن تقاوم الولايات المتحدة وحلفاؤها بشكل كامل أي مخطط يتحدى مكانتهم المتميزة. يبدو أن الأمريكيين يحتفظون بحق تضعيف الدولار لأنفسهم! لن يقبلوا أي تدخل أجنبي في هذا الشأن.

الشرط الثالث والأخير هو أن درجة عالية من الانسجام بين أعضاء البريكس هي شرط ضروري للنجاح. يجب أن تقتنع جميع بلدان البريكس بجدوى هذه المبادرات وتخصص بعضًا من أفضل خبرائها ومسؤوليها لصياغتها وتنفيذها.

يتضرر الدولار الأمريكي من إساءة استخدامه من قبل الحكومة الأمريكية وما يسمى بـ«تسليح» العملة

من المرجح أن اقتصادًا متعدد الأقطاب لن يكون متوافقًا مع عملة دولية أحادية القطب ونظام المدفوعات الحالي